

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والإداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الأبحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الإدارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
إدارة الموقع الإلكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
إدارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
أبحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 أ.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
2.	أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
3.	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020 أ.م. د. لارا حسين علي	60_44
4.	الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى في الإدراك الأمريكي أ.م.د. سند وليد سع	80_61
5.	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
6.	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م. د. علي رسول المسعودي	132_111
7.	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
8.	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د. معمر جليل مكطوف	173_151
9.	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
10.	أثر متغير الطاقة في التنافس الأمريكي - الصيني م. نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
11.	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208
12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235

ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية^٧

Entrepreneurship and Startups in Iraq Post-2020 Challenges and Future Opportunities

Assist. Lect. Sally Muwafaq Abdulhameed

م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب*

المخلص:

تسلط الدراسة الضوء على واقع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق في المرحلة التي تلت عام 2020، سعياً لتحليل بيئتها وتشخيص التحديات البنيوية التي تعيق تحولها إلى رافعة استراتيجية لاقتصاد العراق، فضلاً عن استكشاف الفرص المستقبلية للقطاعات الواعدة والقادرة على تولي دور الريادة في مسار الإصلاح والتنمية الاقتصادية، لا سيما في مجالات التكنولوجيا، الزراعة الذكية، الصناعات التحويلية، وتتعدى الدراسة التحليل الداخلي لتبحث كيفية انعكاس هذا التحول الريادي الرقمي والمعرفي على تعزيز مكانة العراق ودوره الإقليمي كحلقة وصل اقتصادية وتكنولوجية في المنطقة، وتتناول الدراسة مخاطر أحادية المورد واعتماد العراق شبه المطلق على عوائد النفط، مؤكدةً ضرورة البحث عن بدائل تنمية قائمة على الابتكار والمعرفة تستثمر القدرات الشبابية والموارد المتاحة بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع وأكثر استدامة، يسهم في تعزيز القوة الاقتصادية للعراق إقليمياً.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الشركات الناشئة، التنوع الاقتصادي، التحول الرقمي

Abstract

This study examines the reality of entrepreneurship and startup enterprises in Iraq, aiming to analyze their operating environment and diagnose the structural challenges that hinder their transformation into a strategic lever for the Iraqi economy. It also explores future opportunities in promising sectors capable of assuming a leading role in the country's reform and economic development trajectory—particularly in the fields of technology, smart agriculture, and small-scale manufacturing. Moreover, the study addresses the risks associated with the economies over reliance on a single resource and Iraq's near-total dependence on oil revenues, underscoring the need to pursue alternative development pathways.

تاريخ النشر: 2026 /9/30

تاريخ القبول: 2026/ 7/ 12

٧ تاريخ التقديم : 2026/5/23

sally.muwafaq@copolicy.uobaghdad.edu.iq

* جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

grounded in innovation and knowledge, By harnessing the capacities of youth and the available resources, these alternatives can contribute to building a more diversified and sustainable economy.

Keywords: Entrepreneurship, Startup Enterprises, Economic Diversification, Digital Transformation.

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية بنوية، إذ لم تعد الثروات الطبيعية على أهميتها_ الضامن الأساس لازدهار للاقتصاديات ولا الركيزة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الريعية أحادية المورد، وظهرت التجارب الدولية ان الاقتصاديات القائمة على مورد اقتصادي واحد، كالنفط، يبقيا رهينة لتقلبات أسواق النفط العالمية، الامر الذي يستدعي البحث عن بدائل اكثر مرونة واستدامة، بالمقابل برز الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار والتكنولوجيا كقوة دافعة للنمو ومحركاً أساسياً لخلق القيمة المضافة وتحفيز الإنتاجية، وبسياق متصل فإن ريادة الاعمال والشركات الناشئة تُعد اهم المداخل لكسر معادلة الاعتماد الريعي، فالعراق وبالرغم من امتلاكه احتياطات نفطية كبيرة الا انه يعاني من هشاشة بنيته الاقتصادية، ومع ذلك فإن العراق يمتلك مقومات مهمة للتحويل الريادي تتمثل في طاقات بشرية شابة وموقع جغرافي مميز إضافة الى سوق محلية واسعة وقطاعات غير مستغلة في الزراعة والصناعة والخدمات الرقمية، وبذلك تعد ريادة الاعمال والشركات الناشئة فرصة وضرورة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فكلما توفرت قوانين مرنة، وحوافز ضريبية، وصناديق رأس المال المخاطر، وحاضنات ومسرعات اعمال، الى جانب ادماج ريادة الاعمال في النظام التعليمي ازدادت قدرة المشاريع الريادية والشركات الناشئة على أداء دورها التنموي وتوجيه المسار الاقتصادي نحو التنوع والإنتاجية وخلق فرص العمل وتقليل البطالة والفقر في العراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الجوهرية في الاقتصاد العراقي المعاصر، والمتمثلة في كيفية استثمار الطاقات البشرية والرقمية والموارد غير النفطية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، ويكتسب الموضوع أهميته من ارتباطه الوثيق بالاستقرار السياسي والاجتماعي، إذ يمكن لريادة الأعمال والشركات الناشئة أن توفر حلاً عملياً لمشكل معقدة يعاني منها اقتصاد العراق مثل البطالة والفقر وتقل من

اعتماد الخريجين على الوظائف الحكومية، كما يدرس البحث التعقيدات والتحديات البنيوية الماثلة أمام تطوير رؤية جديدة لتنويع موارد الاقتصاد، محاولاً إظهار ريادة الأعمال كرافعة استراتيجية تدفع عجلة التنمية في العراق الى الامام.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم قراءة معمقة لواقع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد عام 2020 لا سيما بعد ما فرضته جائحة كورونا من تحولات كبيرة ومتسارعة وتنامي التجارة الالكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني في العراق بما يتيح فهم البنية القائمة والعوامل المؤثرة فيها، الى جانب ذلك تشخيص اهم التحديات البنيوية التي تحول دون تطور هذا القطاع، سواء كانت تشريعية أو تمويلية أو ثقافية أو مؤسسية، فضلاً عن ذلك يركز البحث على تبیین الفرص الاقتصادية والقطاعات الواعدة التي يمكن أن تشكل محركات للنمو والتحول الاقتصادي في العراق مستقبلاً، وفي النهاية؛ يقدم البحث توصيات عملية تسهم في بناء سياسة وطنية متكاملة لدعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة وتعزيز مساهمتها في التنمية والتنوع الاقتصادي.

اشكالية البحث:

تکمن اشكالية البحث في أن العراق يمتلك من المقومات السوقية والطاقات البشرية والموارد الطبيعية ما يؤهله لتنويع اقتصاده، ولكنه لا يزال عاجزاً عن تهيئة بيئة محفزة لنمو ريادة الاعمال والشركات الناشئة التي تعد من اهم أدوات الفعّالة في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب هشاشة الأطر التنظيمية وتداخل القوانين وتعددتها، بالإضافة الى ضعف التمويل، والظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، الامر الذي يثير تساؤل حول كيف يمكن للعراق تفعيل ريادة الاعمال والشركات الناشئة وتحويلها الى رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: ان ريادة الاعمال والشركات الناشئة تمثل رافعة استراتيجية للاقتصاد العراقي إذا ما توافرت البيئة المؤسسية والتشريعية والتمويلية المحفزة لنموها، فكلما توافرت البيئة المحفزة لريادة الاعمال والشركات الناشئة عبر سياسات واضحة ازدادت قدرة رواد الاعمال والشركات الناشئة على تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز ثقافة الابتكار والانتاج.

منهج البحث:

لأثبات فرضية البحث، يتطلب اتباع خطوات البحث العلمي المعتمدة على توظيف مناهج البحث المناسبة، بما يوافق مع طبيعة الموضوع وأهميته، وضمن هذا الإطار فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي مدعوماً بالأسلوب الوصفي والتحليلي الذي يهدف الى دراسة ريادة الاعمال والشركات الناشئة في العراق وتبسيط الضوء على واقع البيئة الريادية وتشخيص التحديات البنيوية التي تعرقل نموها، فضلاً عن استكشاف الفرص الاقتصادية المستقبلية في اهم القطاعات الواعدة والقادرة على تعزيز فرص التنمية والتنوع الاقتصادي.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من ثلاثة محاور أساسية: تناول الأول واقع البيئة الريادية والشركات الناشئة في العراق، بينما ركز الثاني على التحديات البنيوية التي تواجه الشركات الناشئة وريادة الاعمال في العراق، في حين يتضمن الثالث الفرص المستقبلية ومجالات تطوير ريادة الاعمال والشركات الناشئة في العراق، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

أولاً: واقع البيئة الريادية والشركات الناشئة في العراق

يُعد عام 2020 حداً فاصلاً نقطة تحول بنيوية في المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العراق، اذ شكلت جائحة كورونا(COVID-19) صدمة نسقية ومحفزاً قسرياً سرع من وتيرة التحول الرقمي، ورسخ انماطاً وسلوكيات استهلاكية وإنتاجية جديدة انعكست بشكل مباشر وعميق على بيئة ريادة الأعمال، هذا التحول الرقمي المتسارع جاء ليتحدى هيكلاً اقتصادياً ريعياً تهيمن فيه الإيرادات النفطية على الموازنة العامة بنسبة تتجاوز 90% (World Bank, 2022,P14-15)، في وقت بقي فيه القطاع الخاص ضعيفاً وهامشياً في مساهمته بالنتائج المحلي الإجمالي، وغير قادر على استيعاب زخم القوى العاملة، وفي ضوء الاعتماد المفرط على مورد واحد جعل الاقتصاد العراقي هشاً أمام تقلبات أسعار النفط العالمية التي تسببت بها جائحة كورونا، على اثر ذلك تنامي دور ريادة الاعمال والشركات الناشئة المعتمدة على التكنولوجيا بشكل جلي وواضح كأداة استراتيجية لاعادة التوازن الهيكلي وتقنيك الأحادية الريعية التي قيدت نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى، لكن بطء نمو البيئة الحاضنة للشركات الناشئة ورواد الاعمال حدّ من فرص تطورها لتكون رافعة تنموية مستدامة (كاظم، 2024، صفحة 122).

ومن الناحية الديموغرافية، يمتلك العراق قاعدة بشرية تعدّ من أهم مقومات التحول الريادي، إذ يبلغ عدد سكان العراق نحو (46,118) مليون نسمة في عام 2024، وتمثل نسبة السكان في سن العمل أكثر من (60%) من مجموع السكان (وزارة التخطيط، 2025، صفحة 2)، وعلى الرغم من غزارة الثروة البشرية في العراق إلا أنه يعاني من معدلات بطالة مرتفعة وصلت إلى نحو (15,5%) من إجمالي السكان في سن العمل فيما ترتفع بطالة الشباب إلى حدود (32,1%) ضمن الفئة العمرية (15-24)، الأمر الذي يجعل الشركات الناشئة خياراً استراتيجياً للتنمية واستيعاب البطالة (البنك الدولي، 2024).

أما من ناحية البنية التحتية الرقمية فإن العراق يشهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة انتشار الانترنت إلى (82%) من السكان عام 2023 (البنك الدولي، 2023)، وتعد هذه الأرقام مؤشراً إيجابياً لنمو قطاعات متعددة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية ومدخلاً مهماً لتحسين بيئة الأعمال الريادية والشركات الناشئة، أما على المستوى التشريعي يواجه رواد الأعمال والشركات الناشئة عوائق كبيرة حيث لا يملك العراق قانوناً خاصاً بالشركات الناشئة وإنما تسجل المشاريع الريادية وفقاً لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وهذا القانون مصمم لتأسيس الشركات التقليدية حيث يفرض متطلبات بيروقراطية معقدة للتسجيل مثل وجود رأس مال معين وسلسلة إجراءات طويلة تستغرق أسابيع فضلاً عن متطلبات أخرى مثل وجود مكتب فعلي ومحاسب بدوام كامل ومستشار قانوني وهذه متطلبات باهظة التكلفة على الشركات الناشئة خصوصاً في مراحلها الأولى، إضافة إلى فرض رسوم مرتفعة كما لا يمنح القانون إعفاءات ضريبية أو تسهيلات وحوافز خاصة للشركات الناشئة التي تحتاج إلى مرونة وسرعة (Five one labs, 2018).

إلى جانب ذلك ومن الناحية البنية المؤسسية فقد بدأت ملامح البيئة الريادية في العراق تتشكل منذ منتصف العقد الماضي، فقد ظهرت مبادرات محلية ساهمت في تشكيل نواة أولية لبيئة الأعمال الناشئة أهمها مبادرة (The Station) في بغداد والتي تحولت بمرور الوقت إلى واحدة من أبرز حاضنات الأعمال ومساحة للعمل المشترك بين الشركات الناشئة، أما في إقليم كردستان فقد تأسست مبادرة (Five One Labs) في أربيل والسليمانية لتكون واحدة من أهم حاضنات الأعمال المستقلة التي تقدم برامج تسريع للشركات الناشئة ومراكز الدعم والتدريب لرواد الأعمال من الشباب والنساء، إلى جانب الدعم الذي تقدمه مؤسسة (Re-Coded) لتطوير المهارات البرمجية وريادة الأعمال الرقمية للشباب والشركات الناشئة

والمساهمة في انطلاق وتأسيس مشاريعهم الخاصة، فضلاً عن ذلك هناك اطلقت منظمات دولية برامج واسعة لتعزيز ودعم الابتكار مثل (UNDP Accelerator labs) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي دعمت عشرات المبادرات المبتكرة في العراق عبر التمويل والدعم الفني والتوجيه التقني وربط رواد الاعمال بشبكات إقليمية، وقدمت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) منح مالية للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة واستشارات فنية للشباب والنساء الرياديات في اغلب المحافظات العراقية، الى جانب مبادرات أخرى مثل المبادرة الهولندية (Orange Corners Baghdad)، ومبادرة منظمة (GIZ) الألمانية وغيرها من المبادرات التي اسهمت في صناعة وعياً متزايداً لدى الشباب بفرص ريادة الاعمال ودخول سوق العمل (جهاز الإحصاء المركزي العراقي، 2022، صفحة 33-41)، ولكنها لا تزال محدودة في ظل غياب سياسة وطنية شاملة لقطاع الشركات الناشئة ولا تغطي الحاجة الفعلية لبلد كبير مثل العراق لا سيما مع وجود اكثر (700) الف شاب يدخلون سوق العمل سنوياً، في حين يعجز القطاع العام عن استيعاب هكذا اعداد الا بقدر محدود جداً، الامر الذي يفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية (مؤسسة التمويل الدولية، 2025).

اجمالاً يمكن القول ان البيئة الريادة في العراق تقف امام مفارقة أساسية وهي وجود مقومات بشرية وسوقية ورقمية كبيرة الا انها معطلة لحين إقرار سياسة وطنية قادرة على توظيف كل هذه المقومات لتحقيق نقله نوعية في جعل الشركات الناشئة والاعمال الريادية تأخذ دورها في الاقتصاد العراقي كرافعة استراتيجية للتنمية؛ وهذا التناقض يمثل المرتكز الأساس لفهم المحور الثاني من الدراسة.

ثانياً: التحديات البنيوية التي تواجه الشركات الناشئة وريادة الاعمال في العراق

تُعد الشركات الناشئة وريادة الاعمال واحدة من اهم الركائز الحيوية التي تستند عليها الدول في بناء اقتصاد مرن وقادرة على التكيف مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة في الاقتصاد العالمي، حيث حققت الدول التي هيأت للشركات الناشئة بيئة ريادية قادرة على تحقيق معدلات نمو اعلى وفرص عمل مستدامة وحققت مستويات تنافسية متقدمة على المستوى الإقليمي والعالمي، وعلى الرغم من تزايد اهتمام العراق بريادة الاعمال والشركات الناشئة في السنوات الأخيرة الا ان هذا القطاع لا يزال يحبو في ظل وجود تحديات بنيوية عمية تعرقل قدرته على أداء دوره كرافعة استراتيجية للتنمية وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل، كما ان معالجة هذه التحديات غير منحصرة في الجانب التقني او الفني فحسب بل تمتد الى ابعد من ذلك فهي مرتبطة

بشكل مباشر بغياب الرؤية الاستراتيجية بمستقبل التنمية والاستقرار في العراق، ولعل اهم هذه التحديات البنيوية التي تعرقل تطوير الشركات الناشئة وريادة الاعمال في العراق هي الاتي:

1. التحديات التشريعية والتنظيمية

تُواجه الشركات الناشئة وريادة الاعمال في العراق جملة تحديات تشريعية تعيق تطورها؛ فعلى الرغم من امتلاك العراق قانون للشركات رقم (21 لسنة 1997) والمعدل لعدة مرات آخرها عام 2019، الا ان هذا القانون ينظم عمل الشركات التجارية التقليدية الكبرى، ولم يُراعِ الخصوصية البنيوية للشركات الناشئة التي تتسم بالابتكار والتكنولوجيا وسرعة التكيف مع الازمات والمتغيرات، الى جانب ذلك فإن البيئة التشريعية تُعاني من تعددية وتداخل بين قوانين الاستثمار والتجارة والضرائب والاتصالات في ظل غياب إطار موحد يضمن للشركات الناشئة بيئة قانونية مستقرة تلبي احتياجات الواقع الريادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر فان المستثمر الأجنبي يخضع لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، بينما رائد الاعمال المحلي يخضع لقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997، إضافة الى وجود تعليمات ضريبية وجمركية متفرقة الامر الذي يخلق حالة من غياب اليقين القانوني للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء(الجلبي، 2024، صفحة 11-9).

وعلى الرغم من وجود قانون دعم المشاريع الصغيرة والمدرّة للدخل رقم (10) لسنة 2012 الذي نظم عمل المشاريع الصغيرة وتبنى مفهوم الحاضنات للمشاريع الا انه يبقى بحاجة الى تعديلات تتسق مع التحولات والانماط الجديدة في سوق العمل، لا سيما وان جميع القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في العراق تشترك في انها تضع اشتراطات كثيرة لمنح رخصة مزاوله النشاط الاقتصادي مثل في ان يكون للمشروع محل مادي واحضار سند ملكية او عقد ايجار مصدق وغيرها من الاشتراطات التي لا تلائم العمل على الواقع الافتراضي والمنصات الرقمية، ولا شك في ان هذا القانون الذي قدمت فيه بعض الامتيازات لأصحاب المشاريع الصغيرة الا انه يعد خطوة أولى لتعزيز دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي وبحاجه الى تعديل يتناسب مع طبيعة الاعمال الريادية والشركات الناشئة(عبد المنعم، 2023، صفحة 8-9).

بالمحصلة، يمكن القول ان عدم تكامل البيئة التشريعية الداعمة للشركات الناشئة في العراق ينعكس سلباً على تطور منظومة الاعمال الناشئة، وتتمثل هذه الانعكاسات بارتفاع معدلات المشاريع غير الرسمية التي

تعمل خارج إطار التسجيل او الترخيص، كما تدفع عدداً من الشركات الناشئة العراقية بالانتقال الى الخارج بحثاً اطر تنظيمية أكثر مرونة، ويؤدي هذا الواقع ايضاً الى تكريس ثقافة الاعتماد على القطاع العام، فضلاً عن اضعاف جاذبية العراق امام الاستثمارات الريادية الأجنبية نتيجة غياب الضمانات او التسهيلات قانونية(سلمان، 2024، صفحة 3).

2. محدودية التمويل

تواجه الشركات الناشئة ومشاريع ريادة الاعمال صعوبات في تدبير احتياجاتها التمويلية، وان اغلب هذا الشركات والمشاريع تعتمد في تلبية احتياجاتها على المدخرات الشخصية او العائلية لأصحابها، وهي مصادر محدودة لا تقي بمتطلبات النمو والتوسع، كما ان صعوبة الحصول على التمويل اللازم لدعم المشاريع الريادية يشكل العائق الأكبر امام تحويل الأفكار الواعدة الى مشاريع ناجحة ومستدامة، ويتمثل هذا التحدي الجوهرى في ضعف او غياب منظومة التمويل المتخصصة بدعم المشاريع الريادية، حيث يفتقر العراق الى وجود صناديق رأس مال المخاطر (Venture Capital) التي تعد المحرك الأساس في لتمويل الشركات الناشئة في مرحلة انطلاقها الأولى التي تتسم بأعلى درجات المخاطرة، ويؤثر هذا الغياب الى حرمان الشركات الناشئة ليس من التمويل فحسب بل تشمل ايضاً الارشاد والتوجيه والوصول الى شبكات العلاقات التي تقدمها هذه الصناديق(Kapita,2021).

وعلى صعيد اخر؛ يتطلب القطاع المصرفي العراقي ضمانات وتعقيدات مشددة تجاه تمويل الشركات الناشئة، وهذه طبيعة المصارف التقليدية التي تتجنب المخاطر وتفضل إقراض الشركات الكبيرة والمستقرة والتي تمتلك اصولاً مادية يمكن رهنها كضمانات، وكنتيجة لسياسات المصارف العراقية يجد الرواد وأصحاب الشركات الناشئة أنفسهم مستبعدين من اهم قنوات التمويل الرسمية في العراق (World Bank, 2020,P45).

وفي عام 2015 اطلق البنك المركزي العراقي مبادرة بقيمة (1) ترليون دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الا انها لم تكن تستهدف الشركات الناشئة بشكل مباشر، وعلى الرغم من ذلك لم تحقق المبادرة أهدافها بسبب ضعف آليات التوزيع وغياب الشفافية والاعتماد على معايير تقليدية للضمانات لا تتناسب مع طبيعة المشاريع الريادية، الامر الذي جعل اغلب الشركات الناشئة والمشاريع الريادية تتجه صوب المنح الدولية(البنك المركزي العراقي، 2020، صفحة 148)، ومع ذلك المشاريع الناشئة فجوة تمويلية تُقدر

بنحو (6) مليارات دولار بالمقابل فأنها لا تحصل الا على حوالي (9%) فقط من اجمالي الإقراض المصرفي، وهذا الامر يشكل عائقاً امام رواد الاعمال من الشباب لا سيما وان العراق يضم واحدة من اصغر الفئات السكانية في العالم، حيث ما يقارب (70%) من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاماً، ويدخل بحدود 700 الف شاب الى سوق العمل سنوياً، بينما يقدر معدل البطالة بين الشباب بنحو (32%) وان تحسين فرص الوصول الى التمويل للمشاريع الريادية والشركات الناشئة يمكن ان يسهم بشكل كبير في استيعاب هذا النمو السكاني الشاب والمتزايد (مؤسسة التمويل الدولية، 2025).

اجمالياً يمكن القول ان المشاريع الريادية والشركات الناشئة تواجه تحديات تمويلية عميقة تتجاوز في حدودها نقص السيولة لتشمل بنية النظام المالي الذي لا يزال متعثراً في مواكبة التغيرات التي يشهدها العالم في دعم وتبني المشاريع الناشئة والشركات الريادة بوصفها رافعة اقتصادية استراتيجية، ومعالجة حالة العزوف المصرفي عن تمويل هذه المشاريع تفادياً لما يعرف بفجوة التمويل (Funding Gap) التي تعطل تحويل العديد من الأفكار الى مشاريع على ارض الواقع.

3. التحديات الاجتماعية والثقافية والتعليمية

تواجه الشركات الناشئة ورواد الاعمال في العراق صعوبة في العثور على العمالة الماهرة التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل الحديث، وهذا يرجع الى عدم مواءمة مخرجات نظام التعليم مع احتياجات الشركات الناشئة، خاصة في مجال التقنية وتطوير البرمجيات والتسويق الرقمي وهو ما يدفع أصحاب الشركات ورواد الاعمال في العراق للاعتماد على العمالة الأجنبية في تنظيم هذه الجوانب (حسن، 2021، صفحة 6-9)، الى جانب ذلك تمثل ثقافة الميل نحو القطاع العام - الوظيفة الحكومية - التي ترسخت نتيجة عقود من الاقتصاد الريعي والاعتماد على الدولة كرب عمل اساسي بدلاً من تأسيس مشروع خاص فكرة رائعة بين أوساط الشباب نظراً لغياب الامن القانوني والاجتماعي والخوف من الفشل (دعدوش، 2025، صفحة 15)، كما وتظهر القيود الاجتماعية بشكل جلي وواضح اثناء مشاركة النساء في سوق العمل فالنساء أكثر هشاشة وضعفاً من الرجال وهي فجوة ثقافية مؤسسية قبل ان تكون اقتصادية، وتزداد العقبات امام رائدات الاعمال في المدن الصغيرة الامر الذي يعني ان نصف الطاقة الريادية تقريباً خارج المسار الريادي (مركز التجارة الدولية، 2022، صفحة 27)، ويوضح (الملحق-1) حجم التحديات التي تواجه ريادة الاعمال والشركات الناشئة في العراق.

ثالثاً: الفرص المستقبلية ومجالات تطوير ريادة الاعمال والشركات الناشئة في العراق

وسط التعقيدات التي تفرضها التحديات التشريعية والتمويلية والتعليمية الثقافية الا ان هنالك مؤشرات تحفز التفاؤل بأن العراق يمتلك القدرات والامكانيات التي يمكن توظيفها لتطوير ريادة الاعمال والشركات الناشئة كمحرك للتنمية الاقتصادية ورافعة استراتيجية اقتصادية للمستقبل بما يقلل الاعتماد على النفط كقطاع رائد، اذ تُعد المشروعات الريادية من اهم محركات النمو الاقتصادي والمساهم الأكبر في توفير فرص العمل نتيجة قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة وميدان لتطوير القدرات البشرية مما يجعلها بيئة ملائمة لاستثمار الطاقات الشبابية واستيعاب البطالة (كاظم، 2024، صفحة 126)، وفي هذا السياق سنركز على مجموعة من المجالات الواعدة التي ينبغي ان توضع مركز الاهتمام الاستراتيجي مستقبلاً، واهم هذه المجالات هي الاتي:

1. قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي: يُمثل قطاع التكنولوجيا والخدمات الرقمية في العراق واقعاً جديداً، حيث تنامي حاجات الاقتصاد المحلي ورغبة المجتمع الذي يمثل الشباب نحو (60%) من تركيبته الانخراط في أنماط إنتاج ومعيشة أكثر كفاءة وانفتاحاً على العالم، فمن جهة؛ لا يزال الاقتصاد العراقي يبحث عن مسارات جديدة خارج هيمنة الإيرادات النفطية، ومن جهة أخرى باتت الأدوات الرقمية والحلول التكنولوجية تدخل تفاصيل الحياة اليومية بأشكال متسارعة من المدفوعات الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت إلى الخدمات اللوجستية الذكية والتعليم والصحة، وعلى هذا الأساس يبدو أن تبني مسار رقمي شامل يركز على ريادة الأعمال التقنية يمكن أن يتحول خلال سنوات قليلة إلى رافعة استراتيجية لإنتاج القيمة المضافة، وتوسيع قاعدة الضرائب غير النفطية وتوليد فرص العمل، وبشكل عام يعد هذا القطاع الأكثر ديناميكية لا سيما مع انتشار الإنترنت والهواتف الذكية ونمو منصات الأعمال الرقمية (رسن، 2025، صفحة 134)، حيث تزدهر فرص إنشاء تطبيقات تلبي احتياجات محلية متعددة مثل توصيل الطعام، والنقل، والخدمات المنزلية، الا ان سوق العراق لا يزال في مراحله الأولى وجميع القطاعات مهياً لقبول اسهامات أنشطة الاعمال والمشاريع الريادية مما يتيح فرصاً واسعة للمنافسة والابتكار، علاوة على ذلك، يظهر مجال التكنولوجيا المالية كفرصة كبرى في ظل محدودية انتشار الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكن للمحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمي أن تحدث ثورة في التعاملات المالية اليومية (البنك المركزي العراقي، 2021، صفحة 21).

بالمجمل ان التركيز على ريادة الاعمال وتشجيع الشباب في العراق على ابتكار مشاريعهم الخاصة وتطويرها يسهم في توفير فرص عمل جديدة تساعد في تخفيف الضغط على الحكومة لتوفير فرص عمل في القطاع العام، الى جانب قدرة المشاريع الريادية على تنويع مصادر الدخل القومي لا سيما في قطاع التكنولوجيا والتحول الرقمي كونها على تماس مباشر بقطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من (34%) من حجم الاقتصاد العراقي غير النفطي، بهذا يمكن القول ان زيادة الاستثمار والدعم لهذا القطاع يمكن ان يكون العمود الفقري لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، كما يمتد تأثير القطاع الرقمي ليشمل قطاعات واسعة مثل العمران والسياحة والمواصلات والتجارة والصناعة التي تشهد نمواً متسارعاً (الراوي، 2023، صفحة 8).

2: قطاع الزراعة الذكية: تُعدّ الزراعة الذكية أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في تطوير القطاع الزراعي، ووسيلة فعّالة لمعالجة الأزمات البيئية التي يعاني منها العراق، مثل شحّ المياه وتدهور التربة والملوحة والتغيرات المناخية، ومع تراجع تدفّقات نهري دجلة والفرات، أصبح من الضروري إعادة هيكلة نظم الإنتاج الزراعي نحو أساليب أكثر استدامة وكفاءة، لا سيما وان العراق يعد من أكثر دول الشرق الأوسط تعرضاً لمخاطر المناخ على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، مما يجعل تبني الزراعة الذكية خياراً استراتيجياً لا ترفاً تقنياً (عبد الرحيم، 2025، صفحة 49).

وفي هذا السياق، لا يمثل قطاع الزراعة الذكية مجرد فرصة اقتصادية واحدة، بل يشكل ضرورة استراتيجية وحلاً جذرياً قادراً على إحداث نقلة نوعية في مفاهيم الإنتاج الزراعي، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، وخلق منظومة اقتصادية ريفية مستدامة ومبتكرة، لا سيما وان قطاع الزراعة في العراق جزء حيوي لاقتصاد العراق وثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بعد النفط بنسبة (9,0%) من الناتج المحلي الإجمالي، الى جانب ذلك يمكن ان تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في الزراعة الحديثة عبر الشركات الناشئة والأفكار الريادية ومساعدة المزارعين على التكيف مع ندرة المياه والتغيرات المناخية، واصبح استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة ذا أهمية متزايدة نظراً للحاجة الى تحقيق التنويع الاقتصادي والامن الغذائي وزيادة الإنتاج، وعليه فأن غياب آليات الدعم الحقيقية للشركات الريادية الناشئة يؤخر دورها في كونها الناقل التقني الذي يقلل الفجوة بين الابتكار والتطبيق في القطاع الزراعي (خوشناو، 2023، صفحة 6)، وعلى الرغم من انخفاض كثافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، الا انها تلعب دور مهم في جميع قطاعات الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز الموجه للتصدير، حيث تولد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يراوح

عددها (377-840) ألف مشروع نحو (90%) من فرص العمل في القطاع الخاص ومنها مشاريع قطاع الزراعة الذي يمثل نحو (10%) من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، الأمر الذي يدعو إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع عبر الزراعة الذكية ليس لتحقيق عوائد مالية للعراق وحسب بل ليشمل تحقيق فوائد استراتيجية كبرى، منها خلق فرص عمل جديدة تتطلب مهارات تقنية عالية للشباب في المناطق الريفية، والحد من تدفق الهجرة نحو المدن، وتقليل الاستيراد الغذائي، وتعزيز سيادة العراق الغذائية في مواجهة التغيرات المناخية والجيوسياسية في المنطقة (البنك المركزي العراقي، 2024، صفحة 25)، وعليه فإن الزراعة الذكية في العراق لا تمثل مجرد تحديث تقني لوسائل الإنتاج، بل هي رؤية تنموية شاملة تعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والموارد والتكنولوجيا، وبإشراك الشركات الناشئة ودمج جهود الريادة الشبابية مع سياسات حكومية وشراكات بحثية دولية، يمكن للعراق أن يتحول إلى مركز إقليمي لتقنيات الزراعة يعزز قدرته على مواجهة التغير المناخي وضمان الأمن الغذائي للأجيال المقبلة، ولعل أهم اتجاهات الاستثمار التي يتطلبها القطاع الزراعي في العراق هي التحكم الذكي في الري والمياه وتحليل البيانات الزراعية والتربة والتسويق الزراعي الإلكتروني، وهذا ما يجعل الزراعة الذكية محوراً للتحول الاقتصادي في العراق من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الأخضر (خوشناو، 2023، صفحة 3-6).

3: الصناعات التحويلية الصغيرة:

تمثل الصناعات التحويلية ركيزة أساسية لأي استراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية، حيث تشكل الصناعات التحويلية حلقة الوصل بين القطاعات الإنتاجية الرئيسة مثل الزراعة والخدمات والصناعات الاستخراجية من جهة وتسهم في رفع القيمة المضافة من جهة أخرى وقطاعاً فاعلاً لتقليص البطالة وتحفيز الابتكار والإنتاج المحلي، لا سيما وأن العراق يمتلك بنية أولية لصناعات تحويلية واعدة خصوصاً في مجال الصناعات الغذائية والدوائية والانشائية بما يعزز الاقتصاد الدائري الذي يستثمر الموارد بكفاءة عالية ويقلل الهدر، وتمتاز المشاريع الريادية والشركات الناشئة بأنها قادرة على تشجيع الصادرات وإحلال الواردات من السلع ذات الإنتاجية العالية، الأمر الذي يجد انعكاسه على ميزان المدفوعات ويقلل من تسرب النقد الأجنبي إلى الخارج (عزيز، 2025، صفحة 69)، وفي ضوء التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة تمثل الصناعات التحويلية مساراً مستقبلاً أكثر قدرة على مجاراة واستيعاب التقنيات الحديثة

وخلق فرص متعددة لنمو لريادة الاعمال والشركات الناشئة الا ان هذا يتطلب توسيع الاستثمار في التعليم التقني وتمكين الشباب(عبد اللطيف، 2022، صفحة 9).

كما يرتبط تطوير قطاع الصناعات التحويلية بقدرة العراق على انشاء مدن صناعية وحاضنات اعمال صناعية تتبنى الريادة في القطاع الصناعي، حيث ان تعزيز البيئة الريادة في الصناعات الصغيرة يسهم في خلق منظومة ابتكار قادرة على تطوير منتجات وطنية وذات جودة تنافسية مهيئة للاستهلاك الداخلي وسد الاحتياجات المحلية وقابلة للتصدير، خصوصا وان هنالك قطاعات إنتاجية تعاني من نقص كبير في المنتجات تعجز عن تأمينها الشركات الصناعية الكبرى في مجالات الصناعات الغذائية والدوائية والبلاستيكية، وفي ذات السياق لا يمكن ان تشهد الصناعات التحويلية الصغيرة تطوراً دون ان يتم دمجها في رؤية اقتصادية وطنية قائمة على أساس الاقتصاد المعرفي والريادي (فؤاد وآخرون، 2021، صفحة 20-22).

كما تكمن الاهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية الصغيرة في العراق بأنها بوابة الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي القائم على توظيف التكنولوجيا والمعرفة والبرمجيات، خصوصا وان هنالك علاقة تكاملية بين الصناعات التحويلية والاقتصاد المعرفي تقوم على أساس الانتقال من الإنتاج اليدوي الى الإنتاج المعرفي الرقمي الذي تحتل الماكنة فيها دور رئيس بالإضافة الى قدرة الشركات الناشئة والريادية على تحقيق قفزة تقنية تمكن العراق من ربط اقتصاده المحلي بالاقتصاد الإقليمي والعالمي(خالد وآخرون، 2023، 415)، وعليه يمكن القول ان مستقبل ريادة الاعمال في قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة في العراق يقوم على ثلاثة أسس، الأولى تطوير بيئة مؤسسية محفزة وداعمة عبر الحاضنات الصناعية ودعم التعليم التقني ورعاية مراكز الابتكار، والثانية التحول من الاقتصاد التقليدي الى الرقمي بواسطة استراتيجية وطنية تكون للصناعات التحويلية فيها دور للإسهام بالتنوع الاقتصادي، والثالث استثمار القدرات الشبابية داخل وخارج العراق في توطيد ونقل التكنولوجيا والمعرفة الصناعية(عبد النبي وآخرون، 2021، صفحة 232).

الخاتمة والاستنتاجات:

تمثل ريادة الاعمال والشركات الناشئة اهم المسارات الاستراتيجية التي يمكن للعراق من خلالها ان يضمن التنوع الاقتصادي الحقيقي في جميع القطاعات، ويعيد التوازن الى هيكل الاقتصاد العراقي، لا سيما

وان العراق يمتلك مقومات كثيرة تؤهله لذلك أهمها طاقات بشرية شابة وموارد طبيعية وموقع جغرافي استراتيجي وسوق كبيرة تستوعب زيادة الإنتاج وتنوعه، الى جانب ذلك يتطلب التنوع الاقتصادي التركيز على القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا والتجارة الالكترونية والزراعة الذكية والصناعات التحويلية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات التي تدعم فكرة التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الحديث الذي يقوم على دعم الشركات الناشئة وريادية الاعمال، غير ان هيمنة النفط على الاقتصاد العراقي الى جانب عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي خلال العقدين الماضيين قد اديا الى إضعاف البيئة الداعمة لريادة الاعمال وعرقلا انشاء منظومة حيوية للشركات الناشئة.

وبشكل عام فقد حان الوقت لتأخذ المشاريع الريادية والشركات الناشئة دورها بأن تكون رافعة استراتيجية لاقتصاد العراق ليصبح أكثر مرونة وابتكار، ولكن ينبغي تنفيذ إصلاحات بنوية شاملة تبدأ من تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتناسب مع التجارب الدولية وطبيعة الشركات الناشئة والعمل الريادي، وتأسيس منظومة تمويل مرنة قائمة على أساس رأس المال المخاطر والتمويل الابتكاري، فضلاً عن تحديث التعليم التقني والمهني لتصبح مخرجاته متوائمة مع احتياجات العمل الريادي ويزود الشباب بالمهارات الريادية المطلوبة في سوق العمل.

خلاصة القول؛ ان بناء بيئة ريادية فاعلة لا يقتصر على دعم المشروعات الناشئة فقط، وانما يتطلب تبني رؤية وطنية شاملة لثقافة الابتكار والإنتاج عبر تعزيز المستلزمات الضرورية لأصحاب المشاريع الناشئة ويؤسس لشراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص فضلاً عن اشراك المنظمات الدولية والجامعات العراقية لتسهم في تطوير حاضنات ومسرعات الاعمال لدفع مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني العراقي.

التوصيات:

1. استحداث "هيئة وطنية لريادة الاعمال والابتكار" يكون ارتباطها بمجلس الوزراء وتتبنى مسؤولية رسم استراتيجيات ومسارات المشاريع الريادية والشركات الناشئة بما يعزز دورها كرافعة استراتيجية في الاقتصاد العراقي.

2. تطوير وتحديث الأطر التنظيمية وتوحيد القوانين الخاصة بالمشاريع الريادية والشركات الناشئة بما يتناسب مع طبيعة هذه الشركات وخصائصها المختلفة عن الشركات التقليدية، وصياغة قانون شامل

- (قانون الشركات الناشئة وريادة الأعمال) يوضح المفاهيم وإجراءات التسجيل والتمويل وعلاقتها مع الدولة والقطاع الخاص والاعفاءات الجمركية.
3. دمج ريادة الأعمال بالمؤسسات التعليمية (الجامعات والمعاهد) لتكون موجهة نحو مهارات المستقبل كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتصميم التقني، فضلاً عن تضمين مقررات خاصة بالابتكار وإدارة المشاريع، وإطلاق حاضنات أعمال ومراكز ابتكار في جميع المحافظات وإشراك القطاع الخاص في دعم أفكار الطلبة وتحويلها إلى مشاريع ناشئة.
4. تفعيل دور حاضنات ومسرعات الأعمال (الحكومية) لتدريب ودعم أصحاب المشاريع الريادية في كافة المحافظات، لا سيما في المناطق الريفية.
5. توفير مظلة دعم تسهل وصول الشركات الناشئة والمشاريع الريادية إلى تمويل مصرفي (حكومي وخاص) بضمانات مرنة وشروط ميسرة، وتأسيس صناديق استثمار سيادية في الابتكار موجهة لتمويل المشاريع الناشئة في القطاعات ذات الأولوية مثل التكنولوجيا والزراعة الذكية والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية.
6. تفعيل الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية لتوطين التكنولوجيا ونقل المعرفة وتوسيع برامج الاحتضان والتدريب والتمويل المباشر للشركات الناشئة والمشاريع الريادية.
7. إطلاق منصة الكترونية للشركات الناشئة والمشاريع الريادية لتسهيل إجراءات التسجيل وتجاوز الإجراءات البيروقراطية والربط بين رواد الأعمال والمستثمرين والجهات الحكومية عبر المؤتمرات والمهرجانات الدورية.

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. كاظم، نيران عدنان، (2024)، " آليات التمكين الاجتماعي للشباب العراقي ريادة الأعمال الاجتماعية نموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 122.
2. وزارة التخطيط (2025)، التعداد العام للسكان والمساكن 2024 النتائج الأساسية، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية: بغداد، العراق.
3. البنك الدولي (2024)، مؤشرات البطالة الاجمالية في العراق، تقدير منظمة العمل الدولية 2024: <https://data.worldbank.org/country/iraq>
4. البنك الدولي (2023)، الأشخاص الذين يستخدمون الانترنت (من السكان): قاعدة بيانات المؤشرات (Databank)، واشنطن: <https://2u.pw/7KUO6z>
5. جهاز الإحصاء المركزي العراقي (2022)، التقرير السنوي للسكان والقوى العاملة، جهاز الإحصاء المركزي العراقي، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.

6. البنك الدولي (2025)، تمويل التغيير تمويل رواد الاعمال في العراق، مؤسسة التمويل الدولية: <https://2u.pw/8QT1uo>
7. الجلي، إبراهيم اديب (2024)، السياسات والأحكام الضريبية المعززة لريادة الاعمال في العراق، (ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
8. عبد المنعم، مصطفى قصي(2023)، التحديات القانونية للمشاريع الصغيرة في العراق، ورقة سياسات، جمعية النضال لحقوق الانسان، بغداد.
9. سلمان، حيدر داوود(2024)، رؤية مستقبلية لتطوير موقف المشرع العراقي بشأن الشركات الناشئة طبقاً للتجارب الدولية المشابهة، (ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
10. البنك المركزي العراقي(2020)، المبادرة التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقرير سنوي، البنك المركزي، بغداد.
11. حسن، احمد فؤاد(2021)، واقع ريادة الاعمال وفرص تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق، ورقة سياسات، منتدى صنع السياسات، لندن.
12. دعدوش، علي(2025)، الاستثمار الملائكي وأثره في تعزيز ريادة اعمال الشباب في العراق، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
13. مركز التجارة الدولية(2022)، البارومتر الوطني لريادة الاعمال الشبابية في العراق، ورقة سياسات.
14. رسن، دعاء عبد الحسين (2025)، الاقتصاد الرقمي في العراق بوابة النهضة المستدامة والتنمية الشاملة، بحث مقدم لندوة علمية، كلية الإدارة والاقتصاد: الجامعة المستنصرية.
15. البنك المركزي العراقي(2024)، الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق 2024-2029، تقرير، البنك المركزي العراقي، بغداد.
16. الراوي، احمد عمر(2023)، ريادة الاعمال وامكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور، العدد 39.
17. عبد الرحيم، سلمى(2025)، السياسات الزراعية الذكية مناخياً، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 148.
18. خوشناو، يوسف ك (2023)، تعزيز قوة التقنيات الرقمية في القطاع الزراعي في العراق، دراسة بحثية، المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)، كوبنهاغن.
19. عزيز، مازن سلطان(2025)، دراسة تحليلية لواقع الصناعات التحويلية العراقية في ظل الانفتاح التجاري، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 63.
20. عبد اللطيف، عماد(2022)، الدولة والقطاع الخاص وسياسات التشغيل في العراق، ورقة عمل، منظمة العمل الدولية، لبنان.
21. فؤاد، أرشد وحسين، نغم(2021)، المشروعات الريادية الصغيرة لدعم الصناعة الوطنية في العراق بين واقع الاحتضان والدعم اللوجستي الحكومي، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، العدد خاص.
22. خالد، اكرام ومحمد جاسم(2023)، حاضنات الاعمال في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية دراسة حالة، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، كلية دجلة الجامعة، بغداد، العدد 1.
23. عبد النبي، عقيل، وعلي فلاح خلف(2021)، دور السياسة الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 129.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. World Bank (2022), Iraq Economic Monitor, Seizing the Opportunity for reforms, World Bank, Washington DC.
2. Five one labs (2018), The five Challenges to Tech Entrepreneurship in Iraq, Blog, November 15, 2018, <https://fiveonelabs.org/blog/4h9owm4adbnnqg38sx2eaqmck86jzx>
3. Kapita (2021), The Tech Startup and Investment Landscape in Iraq, Kapita, Baghdad.
4. World Bank (2020), Iraq Economic Monitor, Fostering a Durable and Inclusive Economic Recovery, World Bank, Washington DC.

(الملحق 1) تحليل SWOT لواقع الشركات الناشئة والمشاريع الريادية في العراق (الفرص والتحديات)

نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weaknesses
امكانيات غير مستغلة في العديد من القطاعات مثل (التكنولوجيا المالية، والتجارة الالكترونية، والخدمات اللوجستية) والتي يمكن للشركات الناشئة استثمارها	ضعف البيئة التشريعية الحاضنة والمواكبة لطبيعة الشركات الناشئة وريادة الاعمال، ومحدودية الوصول الى بيانات السوق
تركيبة سكانية شابة متحمسة للتكنولوجيا (نحو 60% من السكان في سن العمل) مما يوفر مصدراً للأفكار الريادية	ضعف التمويل المحلي وغياب صناديق رأس المال المخاطر واعتماد المشاريع على المدخرات الشخصية ومبادرات التمويل المحدود
تطور في البنية الرقمية وخدمات الدفع الإلكتروني (82 % نسبة انتشار الإنترنت 2023)	ضعف الثقة والترابط بين القطاع العام والخاص نتيجة قلة التواصل بين رواد الاعمال وأصحاب الشركات الناشئة مع صانع القرار
انخفاض الضرائب على الشركات الصغيرة الناشئة بالمقارنة مع دول المنطقة، وسوق محلي كبير	ارتفاع التحديات الاجتماعية والقيود الثقافية على مشاركة المرأة خصوصاً في المناطق الريفية
وجود مؤسسات (حكومية، خاصة) وأخرى دولية داعمة لرواد الاعمال والشركات الناشئة	ثقافة الخوف من الفشل وسيادة الثقافة التي لا تتقبل المخاطرة والفشل يدفع الكثير من الشباب (رجال - نساء) نحو طلب التوظيف في القطاع العام
	وجود فجوة تعليمية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتركيز مراكز التدريب وحاضنات ومسرعات الاعمال في المدن الكبيرة
الفرص Opportunities	التحديات Threats
تحول السياسات الوطنية نحو الاقتصاد غير النفطي لا سيما مع وجود رؤية العراق 2030 وهذا يخدم الشركات الناشئة والمشاريع الريادية	غياب رؤية اقتصادية طويلة الأمد بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي يقلل جاذبية الاستثمار

إجراءات إدارية معقدة لتسجيل الشركات الناشئة والمشاريع الريادية وتأخر إصدار التراخيص وضعف الحوكمة	ربط رواد الاعمال وأصحاب الأموال والكفاءات العراقية في الخارج عبر تيسير إجراءات الاستثمار داخل البلد
هشاشة البيئة القانونية حيث تتدخل التشريعات بطريقة غير واضحة أو ان بعضها قديمة لا تتناسب طبيعة عمل الشركات الناشئة وريادة الاعمال	جميع القطاعات الاقتصادية مهياة لقبول اسهامات المشاريع الريادية والشركات الناشئة، لا سيما بوجود طلب محلي على المنتجات المبتكرة
البيئة التنظيمية والقانونية المعقدة: بيروقراطية وإجراءات طويلة لتسجيل الشركات، وقوانين غير واضحة أو قديمة لا تتناسب مع طبيعة عمل الشركات الناشئة.	تزايد الوعي بثقافة العمل الحر والابتكار، وإسهام المنظمات الدولية في تمويل المشاريع الريادية للشباب
سهولة دخول المنتجات والخدمات المستوردة المنافسة من الشركات الأجنبية والتقليدية	وجود الكثير من المشاريع الريادية في مرحلة الأفكار أو النموذج الاولي القابل للتوسع
	إمكانية الاستفادة من التجارب الإقليمية القدرة على التعلم من دول الجوار وتطبيق أفضل الممارسات

من اعداد الباحث وبالاتماد على المصادر الاتية:

1. حسن، احمد فؤاد(2021)، واقع ريادة الاعمال وفرص تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق، ورقة سياسات، منتدى صنع السياسات، لندن، ص6.
2. فؤاد، أرشد وحسين، نغم(2021)، المشروعات الريادية الصغيرة لدعم الصناعة الوطنية في العراق بين واقع الاحتضان والدعم اللوجستي الحكومي، مجلة الريادة للمال والاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهريين، العدد خاص، ص 24.